A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/182
29 April 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

MAY 1992

الدورة السابعة والاربعون
البند ٣٧ من القائمة الاولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي
تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ موجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم لاثيوبيا
لدى الامم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم طيا ، بناء على تعليمات من حكومتي ، الإعلان وإطار التعاون وبرنامج العمل المعتمد جميعها في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان القرن الافريقي ، الذي عقد في أديس أبابا باثيوبيا في ٨ و ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢ (انظر المرفق) .

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٧ من القائمة الاولية .

(توقيع) الدكتور مولوغيتا ايتيفا
السفير
الممثل الدائم

* A/47/50 .

مرفق

الإعلان وإطار التعاون وبرنامج العمل المعتمد جميعها في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان القرن الافريقي الذي عقد في أديس أبابا في ٨ و ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢

أولا - إعلان الالتزام بمراعاة وتعزيز المبادئ والقواعد الإنسانية

نحن ، رؤساء دول وحكومات بلدان القرن الافريقي ، قد اجتمعنا في أديس أبابا باثيوبيا في الفترة من ٨ إلى ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢ بناء على دعوة فخامة السيد آتو ميليس زيناوي ، رئيس الحكومة الانتقالية في اثيوبيا ، لبحث طائفة واسعة من القضايا الإنسانية التي تمس شعوبنا ولتبادل الاراء بشأن الامور التي تمس التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بلداننا .

ولقد اجتمعنا إيمانا منا بأن المشاكل الإنسانية التي تواجه شعوبنا تتطلب اهتماما كاملا وفوريا . ونحن نؤمن أيضا بأن هذه المشاكل ، نظرا لابعادها الإقليمية ، تستدعي حلولا إقليمية متضافرة . وأخيرا ، فنحن ندرك أننا ما لم نواجه تلك المشاكل بصفة عاجلة فإننا لا نستطيع أن نأمل في أن نحرز تقدما في حل المشاكل الاخرى التي لا تقل عنها أهمية والتي تتطلب أيضا عملا جماعيا . ومن بين هذه التحديات المهام الملحة المتعلقة بإصلاح وإعادة بناء اقتصاداتنا التي مزقتها الحروب ومزقها الجفاف ، وزيادة انتاجنا الزراعي إلى مستوى يعزز الامن الغذائي الإقليمي ، والتعاون في استخدام مواردنا من المياه والطاقة وكذلك في حماية بيئتنا .

إننا ندرك تماما أن تقدم منطقتنا الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية القائمة على الاعتماد على الذات هما المفتاح الرئيسي لتحسين أحوال معيشة شعوب المنطقة وأن بلداننا لديها الإمكانات الضرورية لتحقيق هذه الغاية . بيد أن ميراث الحروب وعواقب الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والكوارث الطبيعية جعلت منطقتنا حتى الآن غير قادرة على التغلب على المشاكل الإنسانية والإنمائية المتعددة الاوجه التي تواجهها شعوبنا .

ونحن نقر بأن المشاكل الإنسانية التي تواجهها منطقتنا متشابكة مع المشاكل الاقتصادية والبيئية وكذلك السياسية . ومن ثم فإنه لا يمكن حل تلك المشاكل ، على

المعيدين الوطني والإقليمي على السواء ، إلاّ من خلال عمل متضافر . ونحن مقتنعون أيضا بأن حلولها النهائية تكمن في التأقلم . وهذا يتطلب تصميما ومثابرة سياسيتين .

إننا نؤمن بأن الزخم الأولي للحلول المتضافرة للمشاكل الاخرى التي نواجهها ينبغي أن يتأتى من تصميمنا على مجابهة الجوانب الإنسانية للتحديات التي تواجهها منطقتنا . فالاحتياجات الإنسانية لشعوبنا تستدعي عملا مشتركا وحلا عاجلا .

ولا ريب في أن بلدان وشعوب المنطقة كانت في طليعة أولئك الذين قدموا الضيافة والمساعدة والعطف للسكان المشردين واللاجئين ، وأنها اقتسمت معهم مواردها الهزيلة . وهذا شيء ستفخر به بلداننا وشعوبنا دائما .

بيد أننا مقتنعون بأن حجم المشاكل الإنسانية التي نواجهها في الوقت الحاضر لا يمكن معالجته بفعالية من خلال مواردنا وحدها . ومن هنا تنبع الحاجة إلى مزيد من التعاون الفعّال والمجدي المبني على الثقة والتفاهم المتبادلين بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي .

ومع سعينا إلى إنهاء التناحر المستمر والمضي قُدُما في إعادة بناء مجتمعاتنا ، نحن نرحب بتقديم مساعدة من المجتمع الدولي تتناسب مع هذه المهام المعقدة . وفي هذا الصدد تَعِدُ مشاركة الشعوب نفسها مشاركة أوفى في تصميم وتنفيذ هذه الانشطة بكفالة تقديم معونة أكثر فعالية وأكثر قابلية للتعليل .

ثانيا - المبادئ والقواعد التي تحكم التعاون فيما بين دول وحكومات القرن الافريقي في المسائل الإنسانية

مع إعادة تأكيدنا لتقاليدنا وقِيَمنا ، فإن الحقوق الجوهرية والاساسية لشعوب المنطقة في الحصول على أغذية وغيرها من أشكال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ستحترم تماما . والمساعدة الإنسانية غير المتحيزة التي يحق للسكان المدنيين الحصول عليها تتطلب إمكانية وصول منظمات إنسانية مختصة ومأذونة إلى أولئك الاشخاص . كما تتطلب المعونة الفعّالة تقييما شاملا للاحتياجات ، وشروعا فوريا في برامج تقديم المساعدة وتوفير الحماية ، وما يلزم من مساءلة عامة عن الانشطة الناجمة عن ذلك . ونحن نتعهد بضمان هذا الوصول .

إننا نفهم أن هذه المساعدة الإنسانية سيجري القيام بها بحيدة ومع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة بلداننا ، وكذلك للقيم الثقافية والتقليدية لشعوبنا .

وسوف نمتثل امتثالا كاملا للقانون الإنساني الدولي ، ونؤكد من جديد أهمية التعاون مع المجتمع الدولي في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية ، استنادا إلى روح الاحترام المتبادل والمساواة .

ومع إقرارنا بأن بلدان المنطقة قادرة على حل مشاكلها وأن المعونة الدولية لا غنى عنها للجهود الإقليمية ، نحن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل معا على تعزيز التعاون فيما بين بلداننا بغية مواجهة التحديات الإنسانية التي تتعرض لها المنطقة .

إننا نؤكد من جديد بهذا أهمية تحقيق السلم والاستقرار عن طريق حل النزاعات في المنطقة بالوسائل السلمية .

وفي جميع الأمور المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين في حالات النزاعات المسلحة الإقليمية والداخلية ، وكفالة الحيدة والنزاهة في توزيع المساعدات الغوثية ، وتوفير المساعدة والحماية القانونية للأشخاص المشردين داخليا وإقليميا ، سيكون الموجّه لنا في جميع الأوقات ، على الصعيد الوطني وفي علاقات كل منا بالآخر ، هو هدف إنقاذ الأرواح ، وهدف تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى الناس المكروبين ، وهدف التخفيف من معاناة الإنسان .

اننا نستنكر أية هجمات على السكان المدنيين باعتبارها مناقضة للقانون الدولي ومنافية للأخلاق ، وسوف نميّز في جميع الأوقات بين الأشخاص الذين يشتركون في الأعمال الحربية وبين أفراد السكان المدنيين ، بمعنى أن الأخيرين سوف يُستبعدون قدر الإمكان من التعرض للهجمات .

ولن نشترك في أي عقوبة جماعية ، وسوف نتجنب مهاجمة الأهداف الثقافية مثل الكنائس والمساجد والمتاحف ، أو غيرها من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ذات الأهمية الكبيرة لتراث شعوبنا الثقافي .

وسعيا إلى منع حدوث خسائر في الأرواح ومعاناة بين السكان المدنيين الذين تحاصرهم الأعمال الحربية أو أولئك الذين تعوق الأعمال الحربية الوصول إليهم ، نتعهد مقدما بأن نلزم أنفسنا بالنظر في إنشاء "ممرات للهدوء" تستخدم في نقل إمدادات الإغاثة . وفي هذا الصدد ، من المفهوم بموافقتنا على الزام أنفسنا بإنشاء ممرات للهدوء أن الجوانب المحددة لتنفيذ ذلك الالتزام وطرائق تنفيذه ستوضع في كل حالة بالتشاور مع الأطراف المعنية . وهذا الاتفاق لا يُلزم إلاّ البلدان الموقّعة على هذا الإعلان .

ثالثا - إطار التعاون وبرنامج العمل

لقد وافقنا ، بغية وضع المبادئ والقواعد الواردة في هذا الإعلان موضع التنفيذ العملي ، على إطار التعاون وبرنامج العمل التاليين .

ألف - إطار التعاون

١ - إننا نلزم أنفسنا بالقيام ، على الصعيد الوطني ، في غضون شهر واحد من اعتماد هذا الإعلان ، بإنشاء هيئة حكومية لتنسيق السياسات والإجراءات المتخذة في الأمور الإنسانية ولتكون محورا للتعاون الإقليمي في الميدان الإنساني .

٢ - اننا نوافق أيضا على القيام ، على الصعيد الإقليمي ، بإنشاء جهاز لتنسيق السياسات والإجراءات في المجال الإنساني فيما بين بلدان المنطقة وفقا للمبادئ المذكورة في هذا الإعلان . وسيتألف هذا الجهاز من ممثلي تلك البلدان . وستكون مهامه الرئيسية هي ما يلي :

(أ) تيسير التعاون في تنفيذ الأحكام الواردة في هذا الإعلان ؛

(ب) تحديد فرص قيام المجتمع الدولي بعمل أكثر فعالية ، وتقديم مقترحات عملية وذات وجهة عملية من شأنها أن تعزز رفاه شعوب المنطقة ؛

(ج) إبراز سياسات وخطط وبرامج الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية ؛

(د) التركيز على الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء في مجالات اللاجئين والجفاف ونقص الاغذية وغيرها من القضايا الإنسانية ؛

(هـ) تيسير تدفق وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول الاعضاء في الميدان الإنساني ؛

(و) تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية في الميادين الإنسانية ؛

(ز) تحديد مشاريع إنمائية إقليمية مشتركة بين الدول الاعضاء والترويج لهذه المشاريع إقليميا ودوليا .

٣ - إننا نوافق أيضا على إنشاء صندوق للإغاثة والاصلاح وإعادة التوطين في المنطقة . ونحن نهيب بالمجتمع الدولي وبالمانحين أن يسهموا بسخاء في هذا الصندوق .

٤ - اننا نوافق أيضا على إنشاء مركز لنظم اتقاء الكوارث والانذار المبكر بها تكون مهمته الرئيسية هي العمل على اتقاء الكوارث ، وتحسين نظم رصد الكوارث ، وتنفيذ برامج تدريبية في ميادين إدارة الكوارث ، وإجراء البحوث وتقديم المشورة بشأن التأهب للكوارث وتخفيفها واتقائها ، وكذلك رصد التغيرات المناخية والتصدي لها .

٥ - إننا نوافق على أن نسعى بالتناوب ، للسنوات الثلاث القادمة ، حكومات وطنية لتعمل كأمانة للوكالة التنسيقية الإقليمية .

باء - برنامج العمل

١ - إننا نلزم أنفسنا بأن نعمل عن كثب مع المؤسسات والهياكل المحلية وبأن نُدخل أحكام هذا الإعلان في التشريعات الوطنية وفي الممارسات المحلية .

٢ - إننا نلزم أنفسنا بأن ننضم إلى و/أو نصدق على ما لم ننضم إليه أو نصدق عليه بعد من الصكوك الدولية ذات الصلة في المجال الإنساني ، مثل اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين ، واتفاقية حقوق الطفل .

٣ - إننا نوصي بما يلي فيما يتعلق بمجال الجفاف والحرب والمجاعة :

(أ) مواجهة الأسباب الجذرية للمجاعة - - سواء كانت ناجمة عن قوى الطبيعة أو عن قرارات إنسانية - - واتخاذ تدابير محددة دون إبطاء من أجل ما يلي :

'١' تنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى رصد الجفاف وغيره من الأحوال المناخية وتقاسم نتائج البحوث المتعلقة بأنواع البذور المقاومة للجفاف والبذور المتاحة محليا المقاومة للجفاف ؛

'٢' تقاسم الخبرة والمعرفة المحلية المكتسبة من السياسات والبرامج ، لا سيما في القطاع الزراعي ، التي قد تعزز القدرة الانتاجية ؛

(ب) الاقرار بأثر المجاعة المزمنة ونقص الأغذية في المنطقة - - وبالتحديد انخفاض أو فقدان وسائل الانتاج - - بوصفه أساسا لتحديد الاستجابات المناسبة لتلك النكبات ، وإيلاء الاهتمام الواجب ، من هذا المنطلق ، للإصلاح ؛

(ج) القيام ، بناء على الاعتراف بالعلاقة بين المجاعة ونقص الأغذية والقدرة الانتاجية ، بإعادة تنظيم نظم الإنذار المبكر لتشمل بيانات على المستوى المحلي بشأن القدرة الانتاجية ، أي صحة الثروة الحيوانية وتوافرها ، وتوافر الأدوات ، وأسعار البذور والحبوب ، والأنماط التجارية . وما إلى ذلك ؛

(د) قيام قيادات المنطقة بالدعوة لدى المجتمع الدولي للحاجة إلى ما يلي :

'١' استخدام الامدادات الغذائية وغيرها من إمدادات الطوارئ حيثما أمكن ؛

'٢' استخدام الأفراد المحليين في أنشطة اتقاء المجاعة والتخفيف منها ، وأنشطة الاستجابة وإعادة التعمير ؛

'٣' دعم الجهود الذاتية الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تصميم وتنفيذ برامج لمواجهة هذه السلسلة المتصلة من الاحتياجات ؛

(هـ) وضع خطة لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي ، بموجبها تُتقاسم الأرصدة الغذائية المتاحة إقليميا عند توفرها وتُنشأ احتياطيات غذائية إقليمية على أساس تعاوني ؛

(و) بذل جميع الجهود الممكنة لزيادة القدرة على إدارة الكوارث التي تحدث في هذه المنطقة إلى أقصى درجة ممكنة ولدعم المبادرات التي يضطلع بها على الصعيد المحلي لإدارة تلك الكوارث .

٤ - فيما يتعلق بالسكان اللاجئين والمشردين ،

(أ) نحن ندرك أن الوشيجة الأكثر شيوعا في القرن الإفريقي هي التفاعلات بين شعوبنا وفيما بينها . فكثير من لغاتنا منطوقة عبر الحدود ؛ ونتشارك في ديانات مختلفة ؛ والأساس الزراعي لمجتمعاتنا يزيد من توحيدنا .

ولقد تعززت الروابط القائمة بين شعوبنا وفيما بينها بطرق عديدة خلال العقد الماضي . وتحقق ذلك في المقام الأول عن طريق تحرك الناس عبر الحدود نظرا لأن القرن الإفريقي ، علاوة على التجارة التقليدية الاقليمية فيه ، هو موقع أكبر عدد من السكان اللاجئين في افريقيا . وتحمل المنطقة أيضا واحدة من أكبر نسب "السكان المتأثرين بالحروب" في العالم ، أي السكان الذين اضطروا إلى اللجوء ، والمشردين داخليا ، أو المتأثرين بطرق أخرى بالحروب ، ومعها المحنة الاقتصادية .

ويستضيف كل بلد في القرن الإفريقي عددا كبيرا من الوافدين من كل بلد آخر في المنطقة .

(ب) إننا نلاحظ ببالغ الارتياح أن حكومات وشعوب القرن الافريقي كانت في الطليعة فيما يتعلق بإبداء العطف وتقديم المساعدة للسكان اللاجئين . فرغم أن الموارد محدودة في كل بلد من بلدان القرن ، نادرا ما رُد اللاجئون على أعقابهم ، إن كان قد حدث ذلك على الإطلاق . وتقاسمت المجتمعات المحلية معهم ما لديها ؛ وسمحت الحكومات المضيفة بإعادة توجيه مواردها الوطنية لتلبية احتياجات جيرانها . واستجابتنا الجماعية لأزمات اللاجئين في هذه المنطقة شيء من الأشياء التي ينبغي أن نفخر بها أشد الفخر ، فالمساعدة والدعم اللذان قدمناهما يفوقان بكثير ما قدمه المجتمع الدولي وما قدمته بلدان الشمال .

(ج) مع إعادة تأكيد التزامنا بتشجيع وتعزيز عُرْف منطقتنا المتمثل في الرحمة تجاه اللاجئين ، نجد لزاما علينا أن نوجه انتباه المجتمع الدولي إلى أن هجرة اللاجئين واستيطانهم ما زالا يمثلان عبئا كبيرا على البلدان المضيفة . وفي ضوء

الأحداث الراهنة في المنطقة ، صحيح أيضا أننا من المرجح أن نشهد تحولا في طابع مكاننا اللاجئين ؛ وبحل النزاع في بعض المناطق ، يمكن الآن لبعض السكان اللاجئين العودة إلى ديارهم ؛ وبتزايد النزاع في مناطق أخرى ، من المرجح أن يصبح هناك سكان لاجئون جدد .

(د) إننا مقتنعون بأن الحل المثالي لمشاكل اللاجئين هو عودتهم الطوعية إلى أوطانهم وفقا للصكوك الإقليمية والدولية القائمة . ومما يُسجَّل للمنطقة أنه كان هناك دائما تأييد كامل لعودة اللاجئين الطوعية إلى أوطانهم عندما تسمح الظروف بذلك .

(هـ) إننا نؤمن بأن الاستقرار السياسي وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة يمثلان أكثر الظروف مواتاة لنجاح عمليات العودة الطوعية إلى الأوطان . هذا ، إلى جانب حجم المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي وتعاون الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، في كلا الاتجاهين ، أي مع بلدان المنشأ وبلدان اللجوء .

(و) لقد أدى استمرار تدفق اللاجئين نتيجة للنزاعات والكوارث الطبيعية في بلدان القرن لسنوات متتالية إلى إضعاف قدرة تلك البلدان وإضعاف مواردها . ولذا فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقوم ، في إطار مسؤوليتنا المشتركة التي يعبر عنها برنامج أقل البلدان نموا ، بدعم المناطق المتأثرة بوجود لاجئين فيها وذلك بواسطة ما يلي :

'١' الاصلاح ؛

'٢' معالجة الأثر السلبي على البيئة المترتب على إقامة اللاجئين فترات طويلة ؛

'٣' معالجة مشاكل الفقر والتحرك السكاني في المنطقة .

(ز) مع كون نظام المعونة الدولي يتيح برامج متميزة لتقديم المساعدة ، هناك سكان آخرون متأثرون تعرضوا ، في شتى أنحاء المنطقة ، لمشاكل لا تقل خطورة عن المشاكل التي تعرّض لها نظراؤهم اللاجئون . فالمشردون داخليا لا تستهدفهم بالتحديد الإغاثة الدولية أو المساعدة الإنمائية .

وهذه الحقيقة تطرح في القرن الافريقي مشاكل لها شأنها . إذ يقدر أن عدد الاشخاص المشردين داخليا في هذه المنطقة ربما يكون ١٠ ملايين . ومع العبء الذي تفرضه بالفعل الاحتياجات المحلية ويفرضه السكان اللاجئون على الموارد الوطنية في شتى أنحاء المنطقة ، لا يتاح إلاّ قدر ضئيل من المساعدة لاولئك المشردين .

(ح) ثالث مجموعة متأثرة تحتاج إلى المساعدة الإنسانية هي ضحايا الحرب المباشرون ، بمن فيهم أولئك الذين جُرحوا وفقدوا ممتلكاتهم وعانوا أشد المعاناة من الآثار النفسية للنزاع . وتشمل هذه المجموعة أيضا الجنود السابقين ، الذين وجد كثيرون منهم أنفسهم عاطلين وبلا نشاط ، إما لان الفصيل أو الحزب الذي ينتمون إليه هُزم عسكريا ، أو لان الاعمال الحربية توقفت ، وهذا جانب أكثر إيجابية .

(ط) إننا نلاحظ ببالغ القلق أن كل بلد من بلدان القرن هو موطن لعدد من ضحايا الحرب أولئك . ففي كل بلد من بلداننا هناك شبان فقدوا البصر أو فقدوا أطرافهم . ونحسب جميعا ضمن سكاننا أمهات فقدن أولادهن في الحرب وأطفالا تيتموا . كذلك يواجه كل بلد من بلداننا الصعوبات التي تخلقها هزيمة أو تفكك الحركات المسلحة . وهذه المشكلة يفاقمها توفر الاسلحة وغيرها من المعدات العسكرية على نطاق واسع في شتى أنحاء المنطقة .

(ي) إن الروابط بين شعوبنا ، مع ذلك ، توفر أساسا قويا لوضع نُهُج وحلول جماعية لمشاكل اللاجئين والمشردين والسكان الآخرين المتأثرين بالحروب . ونحن ، إذ نضع ذلك نصب أعيننا ، نعبّر عن التزامنا المشترك بالعمل على بلوغ هذا الهدف وفقا للتوصيات التالية :

'١' استخدام جهاز التعاون الإقليمي الذي وافقنا على إنشائه لجمع وتحليل بيانات عن تحركات اللاجئين والعائدين ولتيسير التعاون الفعّال فيما يتصل بالامور المتعلقة باللاجئين والمشردين والجنود المسرّحين بين بلدان المنطقة ، من ناحية ، والوكالات الدولية ، بما فيها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ، من ناحية أخرى ؛

'٢' تكليف جهاز التعاون الإقليمي بالمهام الاخرى التالية :

أ - تأمين التعاون في تحرك الشعوب تحركا طوعيا ومأمونا عبر الحدود وفي رصد هذا التحرك ، وكذلك في إعادة اللاجئين إعادة طوعية إلى أوطانهم ؛

ب - وضع مبادئ توجيهية إقليمية لحماية السكان اللاجئين ؛

ج - اتخاذ تدابير لإعلام وتوعية المجتمع الدولي بالطابع الإقليمي لتحركات السكان ولتشجيع استجابته لاحتياجات اللاجئين والعائدين في إطار إقليمي ؛

د - القيام بالدعوة لدى المجتمع الدولي لقضية الأشخاص المشردين داخليا ، مع مراعاة عددهم واحتياجاتهم ؛

هـ - معالجة مشاكل الجنود المسرَّحين أو غيرهم ممن هم تحت السلاح ، بغرض محدد هو وضع نُهُج تسمح لهم بأن يصبحوا أفرادا منتجين في المجتمع وتعمل على إنهاء تدفق الأسلحة الصغيرة وغيرها من المعدات العسكرية عبر الحدود ؛

'٣' اتخاذ الخطوات الضرورية في سياقاتنا الوطنية لمعالجة هذه القضايا .

٥ - إننا نوصي بما يلي فيما يتعلق بتحسين المساعدة الإنسانية :

(أ) إيجاد تنسيق وتقسيم للعمل يكونان أكثر فعالية بين وكالات المعونة : فجميع مقدمي المعونة ينبغي أن يعيدوا دراسة أدوارهم لكي يفوا بالتزامهم المشترك بالأهداف الإنسانية ولكي يزيدوا فعاليتهم إلى أقصى حد ممكن . والاحترام المتبادل ضروري في العمليات الفعّالة ؛

(ب) إيجاد مزيد من الاحترافية : فمقدمو المعونة الخارجية ينبغي أن يكتسبوا دراية أكبر بالسياقات التي يعملون فيها ، نظرا لأن فهم الديناميات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية أمر حيوي لنجاحهم . وينبغي لمقدمي المعونة الخارجيين والداخليين أن يضعوا مدونة للسلوك الاحترافي لتعزيز نوعية عملهم واتقاء الميول نحو تعزيز أهداف سياسية أو دينية معينة أو أهداف أخرى دخيلة على المشكلة ؛

(ج) استثمار موارد كبيرة في بناء القدرات : إذ يلزم وجود التزام حقيقي وأكثر صراحة من جانب جميع مقدمي المعونة بتنفيذ برامجهم الفوشية بالاشتراك مع السلطات والمؤسسات الإقليمية والوطنية والمحلية وذلك من أجل زيادة قدرتها على إدارة الكوارث محليا . ويلزم إيجاد سُبُل ووسائل لكفالة زيادة اتسام الانشطة الفوشية بطابع المشاركة المحلية في عملية صنع القرارات ؛

(د) الترويج لأخلاقيات إنسانية أكثر شمولا : فهذا هدف هام وضروري بشكل خاص في منطقتنا ، الغنية بالتنوع الثقافي واللغوي والديني . والجهود الإنسانية الاصيلة تتخطى جميع الحواجز وتخلو من الاغراض الخفية . ويلزم أن تستغل الجهود الدولية التقاليد غير الغربية ، وكذلك القيادات الإقليمية والمحلية ، لتوليد الدعم الضروري وإظهار قدرة على البقاء ؛

(هـ) العمل على كفالة منح الضرورات الإنسانية الأولوية اللازمة ؛

(و) ربط المعونة التي تقدم للاجئين وللعائدين بالمعونة الانسانية عن طريق البرامج الإنمائية .

رابعا - الخلاصة

مع سعي القرن الافريقي إلى الخروج من أزمة تناحر داخلي دموي دام أجيالا ، حرّي بالقيم الإنسانية أن تصبح وشيجة تربط بين شعوبنا .

وتحديا للتصور العام بأن منطقتنا منطقة محكوم عليها بأن تعيش في تناحر دائم وعوز مزمن ، فإننا نغتنم بهذا هذه اللحظة لاستنباط مبادرات من جانبنا نحن ، ولصالحنا نحن ، وبشروطنا نحن .

ومع التفافنا حول رؤية مشتركة لمستقبل سلمي وعادل لانفسنا ولابنائنا ، فإننا نقبل التحدي المتمثل في أن نعمل من الآن فصاعدا لجعل القرن الافريقي جيرة حقيقية .

- - - - -